الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

إن الرخاء، وثبات الأسعار، بل وإشباع الناس لحاجاتهم الأساسية، والكمالية، سوف لن تتم في ظل النظام الرأسمالي الجشع، وإنما في ظل حكم نظام الإسلام العظيم، لأن أحكام الاقتصاد وغيرها هي أحكام شرعية من خالق البشر، يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾.

اقرأ في هذا العدد:

- الانقلاب في ميانمار والصراع بين القوى العظمى ...٢
- قائد المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي لا يمانع التطبيع مع كيان يهود ...٢
- تقييمات مهمة في الذكرى العاشرة لاشتعال ثورة الأمة (١) ...٣
- الارتباط بهيئات ومنظمات الكفر الاقتصادية يزيد من الفقر وضنك العيش ...٤
- اتهام الثورة بالتسبب في الفوضى السياسية والانهيار الاقتصادي يحجب دور الاستعمار وكيفية التحرر منه ...٤

/raiahnews @ht_alrayah /c/AlraiahNet /ht.raiahnewspaper /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ٢٨ من جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ الموافق ١٠ شباط/ فبراير ٢٠٢١ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٣٢٥ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

الجامع الأزهر بين الأمس واليوم

بقلم: الأستاذ سعيد فضل*

في بداية حديثنا عن الأزهر ودوره يجب أن نبين أولا أنه ليس في الإسلام مؤسسة دينية تنوب عن الله في أمور الناس وليس عندنا رجال دين كحال النصارى وغيرهم، وإنما عندنا مجتهدون علماء وفقهاء ومحدثون وكلهم بشر يصيب ويخطئ ويؤخذ منهم ويرد عليهم، مع الإقرار بأن الأزهر منارة العلم والعلماء أزهر العز بن عبد السلام سلطان العلماء وبائع الأمراء الذي قال "لقد استحضرت عظمة الله فصار السلطان أمامي كالهر"، الأزهر الذي كان مبعث الثورة لمواجهة الفرنسيين ولم يقبل تودهم حتى جن جنونهم وبعد قصف مدفعي متواصل دخلوا الجامع بخيولهم عنوة وربطوها بصحنه وكسروا القناديل وحطموا خزائن الكتب ونهبوا ما وجدوه من متاع، وحكم نابليون وقتها بالإعدام على العديد من شيوخ الأزهر وقادة الثورة وعوام الناس. الأزهر الذي رفض أفكار الإيراني المتأفغن جمال الدين وتلميذه محمد عبده وحاكم علي عبد الرازق على الكتاب المنسوب له والمسمى "الإسلام ونظام الحكم" وبين ضلاله وفساده وفصل علي عبد الرازق من مشيخة الأزهر وسحب منه الشهادة العالمية ومنعه حتى من ممارسة عمله في القضاء، وبين وفند ضلال أقواله في الكتاب في سبع نقاط تلاها شيخ الأزهر ضمن نص التهمة الموجهة لعلي عبد الرازق ذكر أنها مخالفة للدين ولنصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع الأمة، ومن المهم ذكرها لبيان رؤية الأزهر للإسلام وعقيدته وشريعته ونظرته للخلافة كنظام حكم وهي:

١. جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة، لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا.

٢. جعل الدين لا يمنع من أن جهاد النبي ﷺ، كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لإبلاغ الدعوة للعالمين.

٣. اعتبار نظام الحكم في عهد النبي ﷺ، موضوع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجباً للحيرة.

٤. اعتبار مهمة النبي ﷺ، كانت بلاغاً للشريعة مجردة عن الحكم والتنفيذ.

٥. إنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام وأنه لا بد للأمة ممن يقوم بأمورها في الدين والدنيا.

٦. إنكار أن القضاء وظيفة شرعية.

٧. اعتبار أنّ حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم، من بعده كانت لادينية.

يتبين من استنكار الأزهر لتلك النقاط السبع أن الأزهر يرى في الإسلام عقيدة سياسية ونظام حكم واجب التنفيذ.

هذا هو الأزهر عندما كان على رأسه علماء ربانيون لا يخشون في الله لومة لائم وقبل أن يتغلغل فيه العلمانيون صنائع الغرب المضبوعون بثقافته فيصلوا منه لأعلى الدرجات حتى وصلوا إلى مشيخته وكأننا مع مدّ لتلاميذ الأفغاني ومحمد عبده تبعث أفكارهم من جديد نفس أفكار تجديد الخطاب ومحاولات تدجين الإسلام وسلخه من عقيدته السياسية، وإن كانت أكبر جرأة وأشد وقاحة يتزعمها علمانيون ألبسوا الجبب والعمائم وتقلدوا المنابر ليبثوا سمومهم في عقول أبناء الأمة، فوقع شيخ الأزهر على وثيقة تدجين الإسلام المسماة وثيقة الأخوة الإنسانية بما فيها من بنود تفوق جرماً ما كتبه علي عبد الرازق في كتابه وكأنها اعتذار ضمني عن اعتبار أفكار كتابه مخالفة للشرع، فرأينا رئيس جامعة الأزهر المصرية الدكتور محمد المحرصاوي حسب ما نقلته قناة روسيا اليوم ٢٠٢١/٢/٣م، يقول إن العالم اليوم بأشد الحاجة لتطبيق وثيقة الأخوة الإنسانية، مشيرا إلى أنه لن

..... التتمة على الصفحة ٣

على أعتاب (الاستحقاق) الرئاسي في سوريا ما هو التغيير المنشود؟

بقلم: الشيخ محمد سعيد العبود (أبو مصعب الشامي)

مع اقتراب نهاية ولاية بشار أسد الرئاسية تكثر التكهنات عن شكل الحل السياسي، وتكثر المشاريع السياسية حسب مصالح الأطراف المتدخلة في الشأن السوري.

فيما يبدو أن أهل الشام أصحاب القضية هم الغائب، أو المغيب الأكبر، فهل سيبقون متفرجين على هذه الوحوش البشرية وهي تحاول القضاء على ما بقيَ لهم من قوةٍ وثورة؟!

إن القول الفصل في التغيير المنشود هو لأهل ثورة الشام إذا توكلوا على الله وحده واعتصموا بحبله المتين وقطعوا حبال الداعمين المتآمرين.

أما إذا ظلوا مرتبطين وظل أكثرهم متفرجين فإن كلمة السر في شكل الحل السياسي والتغيير الرئاسي ستكون بيدِ أمريكا، التي شغلت كل أدواتها من دول وعملاء للقضاء على ثورة الشام، وتكبيد أهلها أفظع الخسائر، وقد ارتكبت بحقهم أشنع الجرائم، وأطالت مأساتهم بحرق المراحل وكسب الوقت لترويضهم وكسر إرادتهم، واستنزاف قوتهم. فأمرت عملاءها في تركيا ودولا أخرى بإنشاء المجلس الوطني، ثم الائتلاف الوطني ليلعب أقذر الأدوار في تخدير الثورة، وتخذيل الثوار وإدخالهم في دهاليز الهدن والمفاوضات التي كبلتهم ومنعتهم من مهاجمة النظام بل فرضت عليهم تسليم المناطق في اتفاقيات أستانة وسوتشي، وصولاً إلى تقزيم الثورة وتقزيم مطالبها بالتغيير الشامل إلى طروحاتٍ تصالحية أُطلِق عليها العدالة التصالحية أو العدالة التعويضية، وتتويج ذلك بخوض انتخابات ضد بشار أسد قال عنها كيري في ٢٠١٥م "فلتحاول المعارضة ألا ينجح الأسد فيها". واستمر مسلسل إطالة المأساة بإنشاء هيئة التفاوض ثم اللجنة الدستورية وما أخذتاه من وقت كان أهل سوريا يعانون فيه قصف الطيران والتشريد من البيوت وسُكنى المخيمات التي اهترأت فلا تقيهم حرّ الصيف ولا برد الشتاء، حيث تغرق في المياه وتسحبها السيول، كل هذا لفرض الاستسلام والقبول بما تمليه أمريكا على أهل الشام من حلولٍ سياسية تحفظ أهم مؤسسات النظام القمعية من مؤسسات أمنية وعسكرية سواء بقي رأس النظام أم رحل.

ومع اقتراب نهاية الفترة الرئاسية لبشار أسد والتي أقامت أمريكا لها اعتباراً وجعلتها موعداً مقدساً ثابتاً لا يمكن المساس به، قام الائتلاف بطرح تشكيل هيئة للانتخابات لخوض انتخابات مع بشار أسد، وهنا انكشف للناس أسوأ أنواع المكر والخداع، فقامت حملات كبيرة لرفض هذا التوجه مما أسقطها وأسقط معها الائتلاف وكل المؤسسات التي أُنشئت لتخدير وخداع أهل الشام، من هيئة تفاوض ولجنة دستورية، وكذلك منصات خيانية، أُنشِئت على عين المحتل الروسي المجرم، وتلتقيه صباح مساء دون أي اعتبار لدماء الشهداء الذين قُتِلوا بالقصف الوحشي لطائرات المجرم الصليبي الروسي.

أمام هذا الواقع برزت أصوات أخرى بعيداً عن كل هذه المؤسسات المصنوعة والتي استهلكت خيانة وغدراً، هذه الأصوات حسبت أن كلمة السر والفصل بيد أمريكا ورضا يهود، ولذلك ذهبت مبكراً بشكلٍ مباشر إلى أمريكا وكيان يهود، والتقت بزعمائهما ومؤسساتهما ومراكز القرار فيهما، متسولةً الحلّ منهما، ومستعدةً لتلبيةِ كل مطالبهما، فقاموا بإطلاق العرائض للتوقيع عليها من الشعب لجره إلى فخ يسمى "العدالة الانتقالية" وتنفيذ القرار ٢٢٥٤، وذلك عبر تشكيل مجلس عسكري يدير الأمور لفترة انتقالية يحافظ فيها على مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، والتي هي في نظر أمريكا عصا غليظة وأدوات خبيثة لمواجهة أي تحرك إسلامي صحيح يسعى إلى تخليص المسلمين من براثن أمريكا وعملائها ويسقط حلولها السياسية القذرة وعملاءها الخونة.

أمام هذه المشاريع السياسية والمخططات الإجرامية وما تخفيه أمريكا أسوأ، هل سيبقى أهل الثورة في الشام غائبين أو مغيبين يتفرجون على ما يحاك لهم من مصير أسود بدولة علمانية تسيطر فيها الأقليات؟ ولهم في لبنان والعراق عبرة، حيث الحلول السياسية الأمريكية أنتجت دولاً فاشلة يحكمها زعماء الحرب والجريمة الذين أهلكوا الحرث والنسل يتقاسمون النفوذ والمال على حساب الأمة والشعب من المستضعفين والفقراء، فأين مطامح الرجال وأين الثوار المخلصون لربهم ولدينهم؟ وأين أهل الشهداء والمعتقلين وهم الكثرة الكاثرة والقوة الكاسرة إذا ما رفضوا هذه المشاريع وتوحدوا

..... التتمة على الصفحة ٣

حزب التحرير/ ولاية باكستان
حملة "الخلافة تحرر كشمير"

قام حزب التحرير/ ولاية باكستان بتنظيم حملة واسعة على مواقع التواصل الإلكتروني بعنوان "الخلافة تحرر كشمير"، تناول فيها الموقف الشرعي تجاه قضية كشمير المحتلة ودعا القوات المسلحة الباكستانية إلى إعطاء النصرة لحزب التحرير ليقودهم الخليفة الراشد في حرب لتحرير كشمير وسائر بلاد المسلمين المحتلة. وقد توجت هذه الحملة بعاصفة على تويتر يوم الجمعة ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ، الخامس من شباط/فبراير ٢٠٢١م؛ وذلك الساعة ١٠ مساءً بتوقيت المحيط الهادئ. #KhilafahLiberatesKashmir

قضية فلسطين إسلامية وليست وطنية

نشر موقع (وكالة معا الإخبارية، الأحد ١٨ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١/٠١/٣١م) خبرا ورد فيه: "قال عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي خالد البطش إن موضوع المشاركة في الانتخابات مرهون بتغيير المرجعية الراهنة للانتخابات. وأشار البطش إلى أن موقف الجهاد الرسمي سيعلن بعد لقاء القاهرة على قاعدة: "التمسك بتغيير مرجعية الانتخابات السياسية الراهنة، والتوافق على برنامج سياسي وطني يشترك فيه الجميع، وضرورة الفصل بين المجلس التشريعي والمجلس الوطني"، وقال "إن المأمول من المشاركين في العملية الانتخابية سواء شاركت الحركة أم لم تشارك أن تفضي هذه الانتخابات لحكومة وحدة وطنية".".

الراية: إن الناظر إلى قضية فلسطين من زاوية العقيدة الإسلامية يدرك أن فلسطين هي أرض مغتصبة، وأن حلها يكون بتحرير فلسطين، أما المشاركة في الانتخابات والدخول في السلطة فهو طريق للتنازل عنها والتفريط بها وليس لتحريرها؛ إلا إن كان المقصود بالتحرير هو حل الدولتين الذي يعطي ٨٠٪ من فلسطين لكيان يهود الغاصب. وذلك أن المشكلة ليست في آلية إجراء الانتخابات أو نزاهتها، ولا في عدم الفصل بين المجلسين التشريعي والوطني، ولا في عدم وجود حكومة وحدة وطنية، ولا في اعتماد اتفاقية أوسلو كمرجعية، وإنما تكمن المشكلة في أن قيام منظمة التحرير وما انبثق عنها من سلطة ومجالس وما تبعه من انتخابات كان أساسه مشروع حل الدولتين الأمريكي القاضي بالتنازل عن ثلثي فلسطين لكيان يهود، ولذلك فإن المشكلة هي في المنظمة ووجودها من الأساس، والعمل الصائب هو فضحها وإنهاؤها سياسيا، وليس بترميمها وإعادة تدويرها. أما اجتماع القاهرة والتعويل عليه في حل القضية، فهو وهم؛ ذلك أن التحرك المصري قد جاء برغبة أمريكية لاستئناف المفاوضات وفق مشروع حل الدولتين الذي تقره اتفاقية أوسلو، فكيف يُتصور بعد ذلك أن يتم تغيير تلك المرجعية للانتخابات في أحضان السيسي عميل أمريكا؟! لقد آن الأوان لقادة الفصائل الفلسطينية ليعترفوا بحقيقة منظمة التحرير وسلطتها، وأن لا يحاولوا تحسين صورتها أو ترميم عظامها، وأن يتوقفوا عن الحديث من منطلق وطني يقزم القضية بل يصفيها، فحتى لو اتفقت كل الفصائل على التنازل عن شبر واحد من الأرض المباركة فهو تفريط وخيانة واتفاق باطل لأن أرض فلسطين ليست ملكا للفصائل بل هي ملك للأمة الإسلامية. إن قضية فلسطين هي قضية إسلامية، ومرجعيتها كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام، والتي توجب علينا استنهاض الأمة الإسلامية وجيوشها للقيام بواجبها والتحرك لتحريرها كاملة من بحرها إلى نهرها.

raya_no_325.indd 1 08. Feb. 2021 13:00:12

مترجم

الانقلاب في ميانمار والصراع بين القوى العظمى

بقلم: الأستاذ عبد المجيد بهاتي

في الأول من شباط/فبراير ٢٠٢١م فوجئ الناس باحتجاز القيادة العسكرية البورمية لمستشارة الدولة ووزيرة الخارجية أونغ سان سو كي، والرئيس وين مينت، وشخصيات بـارزة أخـرى في حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الحاكم، وبالإضافة إلى ذلك أعلن المجلس العسكري حالة الطوارئ لمدة عام على الأقل، يتم بعده إجراء انتخابات جديدة.

يبدو أن الانقلاب الحالي مدفوع بعاملين: الأول هو الصراع المستمر على السلطة بين الجيش وحزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، والثاني هو التنافس الجيوسياسي بين أربـع جهات: (أمريكا، وبريطانيا، والهند، والصين).

منذ استقلال بورما عن بريطانيا عـام ١٩٤٨م والجيش هو الوصي على السلطة فيها، وكان يرعى بدقة المصالح البريطانية، ومع ذلك، وبسبب ضعف بريطانيا العالمي، تم تشجيع الجيش على مشاركة السلطة مع المعارضة المدنية، وكانت البطل الرئيسي للديمقراطية في بورما وللحد من قوة الجيش هي أونغ سان سو كي التي دعمتها كل من أمريكا وبريطانيا.

تم التحريض على المواجهة الحالية بين الجيش وسو كي بعد نتائج الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠م، حيث فازت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بـ٣٩٦ مقعداً من أصل ٤٧٦ مقعداً في البرلمان، أي ٨٣٪ من إجمالي المقاعد، وكان أداء الرابطة الوطنية للديمقراطية أفضل بكثير مما كان عليه في انتخابات عام ٢٠١٥م، حيث حصلت على ٧٠٪ فقط من المقاعد.

لم يتسبب الانتصار الأخير في الانتخابات في إحراج القيادة العسكرية فحسب، بل جعل الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في وضع يسمح لها بمراجعة الدستور وتقليص سلطة الجيش بشكل أكبر، لذلك من غير المستغرب أن يطعن حزب الاتحاد والتضامن والتنمية الموالي للجيش، والذي حصل على ٣٣ مقعداً فقط في الانتخابات الأخيرة في نتائج الانتخابات؛ ويزعم حدوث مخالفات واسعة النطاق، بينما رفضت لجنة الانتخابات الاتحادية إلى جانب مراقبين محليين ودوليين مراراً وتكراراً هذه المزاعم.

في قلب الصراع بين الجيش والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية يكمن الخوف في أن يفقد الضباط العسكريون الأحكام القوية الـواردة في الدستور الذي كتبه في عام ٢٠٠٨م؛ حيث يضمن الدستور للجيش ٢٥٪ من مقاعد البرلمان، مما يتيح له استخدام حق النقض ضد أية تغييرات على تعديلات الميثاق، وبالإضافة إلى ذلك، يمكّن الدستور الجيش من ممارسة السيطرة على وزارات الدفاع والداخلية وشؤون الحدود، ويكرّس الحق في ترشيح أحد نائبي الرئيس، وبالنظر إلى حقيقة أن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية كانت قد ألغت قانون أحكام الطوارئ في عام ٢٠١٦م والذي منح الجيش على مدى عقود صلاحيات واسعة لاحتجاز الأشخاص دون تهمة فإن الجيش بات يخشى أن يصبح مستهدفا؛ فالرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ستشجع على المضي قدماً إلى أبعد من ذلك وإزالة معظم الأحكام المؤيدة للجيش من الدستور، وإعادة هذه الامتيازات للسلطة السياسية غير مقبول للجيش وداعمه الرئيسي بريطانيا.

إلى جانب السياسة الداخلية، فإن ظهور الصين كقوة صاعدة في أوراسيا يمثّل مصدر قلق كبير لكل من بريطانيا وأمريكا، فضلاً عن الهند التابعة لأمريكا، وقد استثمرت الصين بكثافة في مشروعها حزام واحد وطريق واحد، والذي يهدد بتقويض الهيمنة الأمريكية في أوراسيا، ويحد أيضاً من تطلعات الهند الإقليمية وتأثيرها في المنطقة.

إن الصين هي أكبر شريك تجاري لميانمار، ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠م وقّع البلدان ما مجموعه ٣٣ مذكرة تفاهم بشأن مشاريع مختلفة؛ مما يعزز العلاقات الثنائية، وقد كانت الهند ضحية هذه العلاقة الوثيقة بين الصين وميانمار، حيث انخفض نفوذها بشكل كبير في ميانمار وأماكن أخرى في المنطقة من مثل نيبال وسريلانكا وجزر المالديف، ولمواجهة النفوذ المتزايد للصين من خلال مبادرة (حزام واحد وطريق واحد) بدأت أمريكا وبريطانيا والهند بالضغط على دول عبر أوراسيا لمراجعة العقود الموقعة مع الصين، هذا بالإضافة إلى حرب أمريكا التجارية المستعرة معها، فضلاً عن جهود أمريكا لمعاقبة شركات التكنولوجيا الصينية، وخاصة تلك المخصصة لشبكات الجيل الخامس وأشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، ومما يزيد الأمور تعقيداً هو التوترات الحدودية بين الهند والصين بشأن إقليم لاداخ، التي أضحت ضرورة ملحة جديدة في نيودلهي وواشنطن للحد من نفوذ الصين المتنامي.

بدلاً من البقاء متفرجة صامتة ومشاهدة التطورات تتكشف من موقع محايد، أتيحت لباكستان مرة أخرى فرصة فريدة للعب سياسات القوة لصالحها، فكان عليها أن تستغل التوترات بين الهند وأمريكا والصين لتحرير كشمير بالكامل من الهيمنة الهندية، فالتوترات المتزايدة بين القوى الثلاث ستؤدي أيضاً إلى تقليل الدعم لميانمار، والتي يمكن لباكستان الاستفادة منها من خلال الشراكة مع بنغلادش لتحرير مسلمي الروهينجا من اضطهاد الرهبان البورميين وأنصارهم العسكريين. لا شيء من هذا مستحيل أو يصعب على باكستان تحقيقه، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ ■

حكام السودان يسلمون سلاحهم للعدو الغاصب لأرض الإسراء والمعراج

تبرّأ حزب التحرير في ولاية السودان إلى الله تعالى من فعل حكام السودان الأقزام، عقب إهداء وزير الدفاع السوداني بندقية لوزير الاستخبارات في كيان يهود أثناء زيارته الأخيرة للخرطوم، وعن رمزية الإهداء، قال الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان الأستاذ إبراهيم عثمان (أبو خليل) في بيان صحفي: إن من يعطي سلاحه لعدوه؛ إنما يعني الاستسلام والخنوع، وأضاف: حتى بمقياس الوطنية البغيض، أليس كيان يهود هو من قتل الناس في شرق السودان؟ وكان آخر ما قام به، ضرب مخازن السلاح باليرموك، دون رد، وأردف البيان: ها قد عرف الناس هوان الحكام السابقين والموجودين الآن؛ ممن سلموا العدو سلاحهم، فيا للخزي ويا للعار، فهذه سابقة لم يعهدها المسلمون، حتى في لحظات ضعفهم! وخلص البيان إلى القول: لن تعز هذه الأمة إلا بقيام الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة؛ التي لن تهدي كيان يهود سلاحاً مثل ما فعل حكام السودان، وإنما ستقاتلهم وتجليهم من الأرض المقدسة فتطهرها من دنسهم، ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيباً﴾.

قائد المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي لا يمانع التطبيع مع كيان يهود

بقلم: د. عبد الله باذيب - اليمن

لقد أنشأت الإمارات ما أسمته المجلس الانتقالي الجنوبي عام ٢٠١٧م بعد سيطرتها على مدينة عدن والموانئ اليمنية، وذلك لاحتواء الحراك الجنوبي والسيطرة عليه ضمن ذلك المجلس، وإبعاد أمريكا وكياناتها في جنوب اليمن عن القضية الجنوبية، إلا أن الهدف الرئيس من إنشاء المجلس الانتقالي هو ما يعلنه قيادات المجلس مراراً وتكرارا؛ أنهم هم من يمثلون القضية الجنوبية في المحافل الدولية، وأنه لا مفاوضات للحل السياسي الشامل لليمن إلا بتمثيل المجلس الانتقالي، وذلك رغبةً من بريطانيا المسيطرة على أغلب النفوذ في عدن أن يكون لها ممثلان اثنان في مفاوضات الحل النهائي للحرب في اليمن وهما حكومة الرئيس عبد ربه هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي، مقابل ممثل واحد لأمريكا وهو مقعد الحوثيين، وهكذا كان؛ فقد أعلن المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث مؤخراً أن المجلس الانتقالي سيشارك في مفاوضات الحل السياسي للأزمة اليمنية. ولأن العبد يتبع سيده، فقد قال عيدروس الزبيدي إنه يبارك تطبيع الإمارات مع كيان يهود، وقال إنه سيطبع مع الكيان المحتل لأولى القبلتين وثالث الحرمين، في حال استعاد الدولة في الجنوب. ويعلم الزبيدي المقيم في أبو ظبي أنه مجرد تابع للأسياد، فأينما يتم توجيهه سيتجه حتى لو انسلخ من دينه وعقيدته وأمته!

يا أهلنا في جنوب اليمن: إن المجلس الانتقالي كغيره من الكيانات المنشأة على عين الغرب الكافر، لا يمثلكم، ولن يحل قضاياكم، بل هو يبيع القضية لمن يدفع أكثر، وقد كان يوماً في ضاحية بيروت الجنوبية عند حزب إيران اللبناني يحاول أن يسترزق من معاناتكم في ظل نظام الهالك علي عبد الله صالح.

يا أهلنا في عموم اليمن: إن تلك القيادات سواء أكانت في الحكومة أو خارجها وسواء أكانت في شمال اليمن أو جنوبه، قد سلمت قضايانا إلى الكافر الغربي المستعمر ليشتروا بها ثمناً بخساً، وها هي ست سنوات قد مرت منذ بداية الحرب في البلاد وهم يتسولون في المحافل الدولية لحل الأزمة في اليمن، ضاربين عرض الحائط بدمائكم التي تسيل يومياً في حرب عبثية لا يعرف الإخوة لِمَ يتقاتلون، ورفعوا شعارات طائفية ومناطقية لتضليلكم عن واقع الحرب كونها صراعاً دولياً بين أمريكا وبريطانيا على النفوذ والثروة في البلاد، ولم تكن الحرب يوماً من أجل تحرير الجنوب أو تحرير الشمال، ولا من أجل سنةٍ أو شيعة، إنما هذه شعارات يتم بها تغطية واقع أهدافهم الشيطانية في البلاد، واتخذوا من سفلة المجتمع قيادات ليبيعوا قضيتكم في سوق العمالة. وها هو الزبيدي يعلن دون مواربةٍ ولا حياء أنه سيطبع مع كيان يهود، غير مراعٍ لعقيدتكم ودينكم ومشاعركم.

إن حل أزمة اليمن يكمن في وقف الحرب فوراً، وطرد الكافر المستعمر وأعوانه وأذياله من البلاد، وتطبيق أحكام الشرع؛ بأن تكون السيادة لشرع الله، وأن تكون الأنظمة والأحكام منبثقة من عقيدة الإسلام، وأن توزع الثروة توزيعاً عادلاً وفق أحكام الإسلام، وحينها سيرضى عنكم خالق الأرض والسماء، وستكون اليمن نواةً للخلافة على منهاج النبوة، كما وعد نبي الأمة عليه أفضل الصلاة والتسليم حيث قال: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ» رواه أحمد ■

ترشيح كوشنر لجائزة نوبل للسلام لتسويقه كيان يهود

أورد موقع (عربي ٢١، الاثنين، ١٩ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١/٠٢/٠١م) خبرا جاء فيه: "أعلن آلان ديرشوفيتز، الأستاذ الفخري بكلية هارفارد الأمريكية للقانون، ترشيحه كلا من جاريد كوشنر، مستشار البيت الأبيض السابق، ونائبه آمي بيركوفيتش لجائزة "نوبل للسلام". وفي رسالته إلى لجنة "نوبل"، أشاد "ديرشوفيتز" بدور كوشنر وبيركوفيتش في دفع دول عربية للتطبيع مع الاحتلال (الإسرائيلي)".

الراية: **ليست هذه المرة الأولى التي يكرَّم فيها أكابر المجرمين الذين بذلوا جهودهم في قتل المسلمين وشن الحروب عليهم، أو أولئك الذين تعاونوا مع المستعمرين في تنفيذ خططهم في بلادنا من المرتزقة العملاء للاستعمار المروجين لثقافته الحريصين على مصالحه في بلادنا. فقائمة الحاصلين على ما يسمى بجائزة نوبل للسلام تتضمن إرهابيين حقيقيين كشمعون بيرس وإسحاق رابين اللذين ارتكبا جرائم ومجازر تكاد لا تحصى بحق أهل فلسطين، وأونغ سان سو التي شغلت منصب مستشار الدولة في ميانمار، الذي يعادل منصب رئيس الوزراء في دولة تشن حرب إبادة بشعة ضد المسلمين. فإعطاء كيان يهود جل الأرض المباركة وما صاحب ذلك من قتل ومذابح لأهلها وتهجير وهدم بيوت وتدمير قرى على أهلها ومأساة يومية مستمرة لأهل فلسطين في منعهم من كل مقومات الحياة وانتهاك مقدساتهم، يعتبر في عيون المستعمرين عملا جليلا يستحق الجوائز والتكريم، فسحقا لهم ولجوائزهم.**

الصراع بين الرئاسات الثلاث سيفسح المجال أمام القوى الدولية لحمل تونس على الانخراط في التطبيع

نشر موقع (الصدى نت، الخميس ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١/٠٢/٠٤م) الخبر التالي: "حذّر حزب التحرير، من الانجرار وراء ما وصفها بـ"المخططات الاستعمارية للدول الغربية، في ظل الصراع السياسي القائم حاليا بين الرئاسات الثلاث"، مشيرا إلى أن "التنازع المحموم على السلطة، سيفسح المجال أمام القوى المالية والسياسية الدولية المتربصة بالبلاد، لحمل تونس على الانخراط في موجة التطبيع مع الكيان الصهيوني، كخيار حتمي لاستقرارها الاقتصادي والاجتماعي". وندّد رئيس المكتب السياسي لحزب التحرير، عبد الرؤوف العامري، خلال ندوة صحفية انتظمت اليوم الخميس بمقر الحزب في ولاية أريانة، بتردي الأوضاع السياسية بسبب ما قال إنها "مهاترات الرؤساء الثلاثة وانشغالهم بصراعات واهية، على حساب مصالح الشعب وتطلعاته"، معتبرا أنهم "يلعبون أدوارا مدروسة لطمس معالم قضية الشعب الحقيقية والمتمثلة في الأخذ بزمام أمره وبسط سيادته المطلقة على أرضه، بعيدا عن مخططات النظام الرأسمالي والقوى الاستعمارية".

تقييمات مهمة في الذكرى العاشرة لاشتعال ثورة الأمة

(١)

بقلم: الأستاذ أسعد منصور

لقد بدأت الشعوب في البلاد الإسلامية وخاصة العربية منها تتعرف على هدفها بإشعال ثورتها ضد الأنظمة الجائرة، وهذا دلالة على ارتفاع وعيها وإدراكها؛ لأنها كانت قبل ذلك تضلّل وتُحرف عن هدفها، فكان يجري التركيز على صلاح الفرد والأخلاق، وأن التغيير يحصل بتغيير أخلاق الفرد وتربية النفس وأن المشكلة كامنة في الفرد وفي نفسه فقط، وكأنه لا يوجد هناك نظام يحكمهم ويربطهم في علاقات، بل إن الأنظمة الحالية تجبرهم على علاقات وتصرفات تخالف ما في نفوسهم من حب لله ولرسوله والرغبة بتطبيق دينهم الحنيف.

فكان هناك علماء ومشايخ في خطاباتهم ومواعظهم ومقولاتهم وكذلك جماعات وجمعيات، يكررون هذه المقولة المغلوطة "أصلح الفرد يصلح المجتمع" ظانين بأن صلاح المجتمع بصلاح الفرد ويدعون الأفراد إلى أن ينشغلوا بأنفسهم وعيالهم، وأن لا ينشغلوا بالأنظمة والأفكار العامة وأن يتركوا الغيبة والنميمة بفضح خيانة الحكام وفسادهم ووجوب التغيير عليهم، بل عليهم أن ينشغلوا بتربية أنفسهم وتهذيبها بالأخلاق الحسنة وبذلك يصلح المجتمع! وكانوا يقولون ذلك إما بتوجيه من النظام الفاسد أو من دون وعي وإدراك لحقيقة المجتمع وكيفية التغيير والإصلاح. وهكذا أشغلوا الناس بتكرار الخطب والمقولات نفسها لعشرات السنين، والنظام ماض في غيه وضلاله وخياناته ويعمل على إفساد المجتمع وإفساد الأجيال بتطبيقه نظاماً يناقض الإسلام ونشره لأفكار الكفر وثقافته وتركيزه على المشاعر القومية والوطنية المخالفة للإسلام.

علما أن المجتمع هو عبارة عن نظام وأفكار ومشاعر وناس. فالفرد في المجتمع كاليد في الجسم، فالأفراد في المجتمع عبارة عن أجزاء لجسم واحد تربطهم أفكار واحدة ومشاعر واحدة ويسيّرهم نظام واحد؛ فتوجد العلاقات بينهم على هذا الأساس. والتغيير والصلاح لا يتحقق إلا بتغيير هذه الأفكار والمشاعر والنظام.

ولهذا كان توجه الناس نحو الأنظمة لإسقاطها وتغييرها نقطة وعي متقدمة، وكان لحزب التحرير الدور الرئيس والمهم في تنبيه الأمة وتوعيتها، وقد عمل كثيرا على توعيتها على هذه النقطة، فتصدى لظلم الأنظمة وفسادها وخيانة القائمين عليها وارتباطهم بالمستعمر وكشف خططه ومؤامراته، فأصدر كتبا وكتيبات عديدة ونشرات تكاد لا تحصى، وعقد مؤتمرات وندوات كثيرة، ولم يتوقف عن إعطاء الدروس الخاصة المكثفة والعامة والمحاضرات في سبيل تثقيف الأمة وتوعيتها، وقام شبابه باتصالات مع أبناء الأمة ووصلوا ليلهم بنهارهم بلا كلل ولا ملل؛ فكان له النصيب الأوفر من النجاح في التوعية والتوجيه في التحرك نحو التغيير بجانب نشر فكرة الخلافة وذلك بفضل من الله ورحمته.

ولكن الشعوب لم تع بالتمام بعدُ على نقطة أخرى مهمة، ألا وهي أن النظام ليس هو الحكام فقط، بل الفكرة التي تقوم بها وعليها الدولة، والدستور الذي تسيّر به شؤون الناس ويطبقه الحكام ويضبط سياساتها الداخلية والخارجية. فإذا لم تتبدل الفكرة ويتغير الدستور فإنه لن يتبدل شيء في الدولة، فحاكم يذهب ومثيله يأتي وهكذا، والنظام الفاسد قائم ولم يتغير. ولهذا يجب مواصلة التركيز على توجيه الشعوب نحو هذه النقطة، فكما نجحنا في توجيهها نحو الحكام الخونة والعمل على إسقاطهم يجب مواصلة توجيه الأمة نحو العمل لتغيير الفكرة التي تقوم عليها الدولة ويستند إليها الدستور الذي يحدد شكل الحكم والسلطات وصلاحياتها وعلاقاتها بالناس وواجباتها وحقوق الناس وواجباتهم. لأن الفكرة التي تقوم عليها الدول في البلاد الإسلامية هي العلمانية؛ فصل الدين عن الدولة، والدساتير صيغت على هذا الأساس، ولهذا نتج نظام فاسد وتولى الحكم رجال فاسدون. فهي أس البلاء ومصدر الشر في البلاد، ولهذا وجب مواصلة التركيز على عرض الفكرة الإسلامية كونها فكرة سياسية صحيحة ولا غير، وجعل الشعوب الإسلامية تتلقى الإسلام وتفهمه على هذا الشكل، وإن كان هذا أساس في عملنا منذ أن انطلقنا في حمل الدعوة في منتصف القرن الماضي، فيجب أن نواصل التركيز عليه. والدول الاستعمارية أدركت ذلك واتخذت من محاربة الإسلام السياسي كما أطلقوا عليه حجر الزاوية في عملها لمنع عودة الإسلام إلى الحكم، وركزوا على ذلك بعد أن سقط منافسهم الرئيس الاتحاد السوفيتي وسقطت معه الشيوعية، فأعلنوا ذلك صراحة في مؤتمر الأمن العالمي الذي عقدوه في ميونخ عام ١٩٩٢ بأن العدو القادم هو الإسلام السياسي، أي كون الإسلام فكرة سياسية يمكن وصولها إلى الحكم وقيام دولة عظمى على أساسه وخاصة أن التاريخ يشهد على ذلك مدة ١٣ قرنا، وأكدوا ذلك في العديد من اجتماعاتهم ومؤتمراتهم وكتاباتهم وأفعالهم ورسموا سياساتهم حسب ذلك لمحاربته فأطلقوا عليه نعوتا من الأصولية إلى الراديكالية والتطرف وأخيرا الإرهاب. وقد رأينا مؤخرا كيف تقوم فرنسا وتحارب الإسلام كفكرة سياسية وأصدرت تعليمات تتعلق بذلك وأجبرت بعض من تعتبرهم ممثلين للمسلمين عندها على التوقيع على وثيقة تلزمهم بالتزام أسس الجمهورية أي العلمانية.

نعم إنه من أول نظرة ترى أن القائمين على الدولة هم الذين يأمرون وينهون ويغيرون ويبدلون، وأنهم مسؤولون عن كافة الأجهزة والموظفين فيها، وأنهم قادرون على تغيير الدستور. إذ كانت هناك خلافة ونظام حكم إسلامي فجاء المستعمر البريطاني واحتل عاصمة الخلافة إسطنبول عام ١٩١٨م، وقام مصطفى كمال صنيعة هذا المستعمر وبدعم منه بوضع دستور مخالف للإسلام يوم ١٩٢١/٢/٥م، ومن ثم أجرى عليه تعديلات بإعلان الجمهورية يوم ١٩٢٣/١٠/٢٩م، وبعدما تمكن من إلغاء الخلافة يوم ١٩٢٤/٣/٣م، وبتخطيط ودعم من المستعمر أجرى تعديلات جديدة على الدستور مخالفة للإسلام يوم ١٩٢٤/٤/٢٠م، ومن ثم قام وسحق كل من طالب بعودة الخلافة وخالف أفكاره واعترض على أفعاله الشنيعة، وبعدما تمكن من ذلك قام يوم ١٩٣٧/٢/٥م فأزال المادة التي كانت في الدستور والتي تقول بأن "دين الدولة الرسمي هو الدين الإسلامي" والتي لم تكن تعني أن الدولة قائمة على أساس الإسلام وأن مصادر التشريع هي القرآن والسنة، وإنما كانت تعني أمورا شكلية تتعلق بالدين من طقوس ومراسيم والاحتفال بمناسبات دينية، ووضع مكانها فكرة العلمانية التي كانت موجودة ضمنيا منذ دستور عام ١٩٢١م. وأجرى العساكر الذين قاموا بالانقلابات تعديلات على الدستور في عامي ١٩٦١ و١٩٨٢م ولكنها لم تغير شيئا في أساس الدستور، بل أكدته وعززته بعبارات لمنع تغيير هذا الأساس حيث يمنع تغيير الأساس العلماني الديمقراطي والنظام الجمهوري ويمنع الدعوة للخلافة، بل يمنع مجرد التكليف أو الاقتراح لتغيير هذا الأساس. وفي ٢٠١٧/٤/١٦م قام أردوغان وأجرى تعديلا بأن جعل النظام رئاسيا بدلا من النظام البرلماني، ولكن أساس النظام والدستور بقي على ما هو عليه من علمانية وديمقراطية وقومية ووطنية ونظام جمهوري بعيداً عن الإسلام كل البعد ■

من ثمار الخيانة والعمالة
مملكة آل سعود تحذف ما يغضب الكافر المستعمر من مناهجها

نشر موقع (الحرة، السبت، ١٧ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١/٠١/٣٠م) خبرا جاء فيه: "أفاد تقرير لصحيفة "واشنطن بوست" بأن السلطات السعودية حذفت "ببطء" وعلى نحو تدريجي "المحتوى المرفوض" - أو البغيض - من الكتب المدرسية. وأشار التقرير إلى حذف السعودية مواضيع تدعم تطبيق عقوبة الإعدام على المنخرطين بعلاقات جنسية مثلية، وأخرى تشيد بـ"استشهاد المتطرفين" وصفت الأمر بأنه "ذروة الإسلام". وشملت النصوص المحذوفة، اقتباسا عن النبي محمد، كان يُدرس لطلاب الصف العاشر، يقول إنه "لن يأتي (يوم الحساب) حتى يقاتل المسلمون اليهود، وسيقتلهم المسلمون". وأشار التقرير إلى مخاوف لا تزال قائمة بشأن معلومات لم يتم حذفها، بما يتضمن قصة صبي يهودي "نجا من جهنم بسبب تحوله للإسلام". ونقلت الصحيفة عن مدير الشؤون الدولية في رابطة مكافحة التشهير بواشنطن، ديفيد واينبيرغ، قوله إن "بعض الفقرات الأكثر شيطنة عن المسيحيين وعن اليهود وعن المسلمين الشيعة تمت إزالتها أو تخفيف حدتها في بعض المواقع". ولفت واينبيرغ إلى أن الكتب لم تعد تؤيد الإعدام للمثليين ومن يتهمون بالردة والشعوذة والزنا. وأشار إلى أنه "لا يزال هناك تركيز كبير على العداوة مع (إسرائيل) والصهيونية"، وأن خرائط الكتب المدرسية لا تشمل (إسرائيل). بدوره، أكد تقرير لمعهد مراقبة السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي، في كانون الأول/ديسمبر، إلغاء السعودية "للمرة الأولى" نصوصا تشجع على الكراهية تجاه الأديان الأخرى، من كتبها المدرسية. وشملت التغييرات التي تناولها المعهد حذف فصل بعنوان "الخطر الصهيوني"، وقول منسوب للنبي محمد عن قتل المسلمين لجميع اليهود في نهاية العالم".

تتمة: على أعتاب (الاستحقاق) الرئاسي في سوريا .. ما هو التغيير المنشود؟

على مشروع الإسلام العظيم، واتخذوا قيادة سياسية تحمل لهم مشروع الخلافة على منهاج النبوة، فإنهم قادرون على تغيير المعادلة وإسقاط المشاريع الطاغوتية الخيانية التي تحارب دينهم وتهضم حقوقهم وتهدر تضحياتهم.

يا أهل الشام، أيها الثوار: إن الوقت يداهمكم والانتظار سيف قاتل لثورتكم، وقد بان لكم مَن صدقكم فلم يغير ولم يبدل ولم يتنازل عن مشروعه المبدئي الصحيح، ولقد رأيتم من خذلكم وغدر بكم وبتضحياتكم وغير وبدل مشاريعه وفق مصالح الدول وأهواء القادة الذين جعلوا مصالحهم الخاصة هي مركز الدائرة وقطب الرحى لاهثين وراء المشاريع السياسية الدولية التي تقصي الإسلام عن الدولة والمجتمع وتركز العلمانية ونظام الكفر حكماً على رقاب المسلمين. فماذا أنتم فاعلون؟ وأين ستقفون من المغالبة بين مشروعين، مشروع الخلافة على منهاج النبوة، ومشروع الحل السياسي الأمريكي؟

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ■

تتمة كلمة العدد: الجامع الأزهر بين الأمس واليوم

يكون هناك سلام عالمي إلا بتطبيق مبدأ المواطنة، مضيفا خلال كلمته في احتفال الأزهر بـ"اليوم العالمي للأخوة الإنسانية"، أن شيخ الأزهر دعا في مؤتمر الأزهر العالمي للسلام بحضور البابا فرنسيس إلى التعاون في ترسيخ فلسفة العيش المشترك واحترام عقائد الآخرين، كما أعلنت جامعة الأزهر، أن الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف؛ سيشارك في الاحتفالية العالمية الافتراضية التي تقام في أبو ظبي برعاية الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبو ظبي، راعي وثيقة الأخوة الإنسانية؛ بمناسبة اليوم الدولي للأخوة الإنسانية، وهو ذكرى توقيع وثيقة الأخوة الإنسانية بين الإمام الأكبر وبابا الفاتيكان بالعاصمة الإماراتية أبو ظبي، والتي تم توقيعها في ٤ من شباط/فبراير عام ٢٠١٩.(بوابة الوطن)

من أخطر ما جاء في هذه الوثيقة التي يدعى اليوم لتفعيلها، هو المساواة بين الإسلام وغيره من الأديان ما كان منها سماويا وحرّف وما كان منها وثنيا في أصله، والافتراض أنّه بإمكان الإسلام أن يتوافق مع سائر الأديان، على نظرة واحدة لحلّ مشكلات العالم والوصول به إلى غايته المنشودة في هذه الحياة! تحت عناوين هي من صلب الحضارة الغربية وثقافتها، كالحرّيات العامّة ومفهوم المواطنة، والتي سمت جميع أهل الأديان بالمؤمنين دون تمييز، فقصرت دلالة الإيمان على الجانب المشترك بينهم وهو الإقرار بوجود الخالق، بينما يقرّر الإسلام حقيقة لا مراء فيها، وهي أنّ الإيمان في نظره هو "الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر". ولذا فليس بمؤمن من يكفر بنبوة محمد ﷺ ولا من ينسب لله الصاحبة والولد ولا من يعتبره ثالث ثلاثة!

هذا هو الأزهر الآن عندما يكون على رأسه علمانيون مضبوعون بثقافة الغرب يعملون بكل طاقاتهم لتفريغ الإسلام من عقيدته السياسية وصبغه بالصبغة الروحية التي تتناول الجانب الفردي في العبادات دون باقي أحكام الشرع حتى تصبح الرأسمالية هي الدين الحقيقي والشرع والنظام الذي يحكم الناس.

يا شيوخ الأزهر ويا علماء مصر: إن العقيدة الإسلامية تحرم على المسلمين التسوية بين الإسلام وغيره من الأديان بل الدين الحق في اعتقاد المسلمين هو الإسلام لا غير ولا احترام لأي عقيدة تخالف الإسلام وعقيدته وتنتقص من ذات الله عز وجل أو تقدس ما لا يجوز تقديسه، هذا ما ينبغي أن تخاطبوا به الناس ليعوا على حقيقة دينهم الذي ضرب المثال الأعظم والأروع في تاريخ البشرية في التسامح مع غير المسلمين. فقد شرع الإسلام اشتراك المسلمين وغيرهم من أهل الأديان بالعيش معاً في ظل نظام يرعى شؤون الإنسان من حيث هو إنسان، فلا يميّز في رعاية الشؤون بين مسلم وغير مسلم، مع حفظ خصوصيّات أهل الأديان. فقد حرّم على المسلمين إكراه سائر الناس على اعتناق الإسلام، وحرّم عليهم منع أهل الأديان من ممارسة شعائرهم، وترك لهم التزام أحكام أديانهم في الأحوال الشخصية والمطعومات والملبوسات ضمن نظامه العامّ، ولم يُلزمهم ما أَلزمَ المسلمين به في هذا المجال، فكان أهل الأديان يرعون معابدهم ويأكلون ويشربون ما تحرّمه الشريعة الإسلامية على المسلمين، طوال عهود الدولة الإسلامية، التي يجب أن تطالبوا بعودتها وأن تكونوا في طليعة العاملين لإقامتها من جديد خلافة راشدة على منهاج النبوة، اللهم عجل بها واجعلنا من جنودها وشهودها.

﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ * فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

مجلس الشيوخ الأمريكي يوافق بأغلبية ساحقة على قرار إبقاء سفارتهم في القدس

نشر موقع (روسيا اليوم، الجمعة، ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١/٠٢/٠٥م) خبرا قال فيه: "صوت مجلس الشيوخ الأمريكي، في ساعة متأخرة من يوم أمس الخميس، على قرار إبقاء سفارة الولايات المتحدة في القدس بأغلبية ٩٧ مقابل ٣، وفق ما نقلته صحيفة "جيروزاليم بوست". وقال عضو مجلس الشيوخ عن ولاية أوكلاهوما، الجمهوري جيم إينهوف إن "التعديل لا ينبغي أن يكون مثيرا للجدل لأي شخص. لقد كان موقفنا في الولايات المتحدة منذ ٢٥ عاما بأن القدس هي عاصمة (إسرائيل)، ويجب أن تكون سفارتنا في القدس". يذكر أن بايدن عندما كان عضوا في مجلس الشيوخ، أيد قانون الكونغرس لعام ١٩٩٥، والذي نص على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس".

الراية: **إن هذا الإجراء هو مثال واضح على أن الإدارات والمجالس الأمريكية المتعاقبة، حتى وإن اختلفت الأحزاب التي تترأسها؛ إلا أنها كلها جميعا تحرص على تنفيذ مصالح أمريكا الاستعمارية، وعلى رأسها حماية يهود والحفاظ على كيانهم، والعمل على تصفية قضية الأرض المباركة فلسطين، وأن الخلاف الذي يعول عليه الأتباع والعملاء في فلسطين وبلاد المسلمين هو خلاف شكلي لا يغير من جوهر رؤية أمريكا لحل القضية، وهو مثال يؤكد على أن ملة الكفر واحدة وأن من يعول عليهم هو سفيه جاهل أو عميل متآمر.**

مساعدات أمريكا لأهل فلسطين هي لخدمة مصالحها ومصالح يهود وليس حباً بأهل فلسطين!

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، نيد برايس، إن واشنطن تعتزم استئناف تقديم المساعدات "الإنسانية" للشعب الفلسطيني، متراجعة عن قرار الرئيس السابق دونالد ترامب بتعليق هذا الدعم، وأضاف برايس في إفادة صحفية: "الولايات المتحدة تنوي إعادة المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، نحن لا نفعل ذلك كجميل، ولكن لأنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تفعل ذلك". وتعقيبا على ذلك قال المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين في تعليق صحفي نشره على موقعه: أمريكا هي زعيمة المبدأ الرأسمالي الجشع ولذلك هي مجردة من كل القيم الإنسانية ولا تقيم وزناً إلا لمصالحها، وهذا ما عبر عنه برايس عندما تحدث عن المساعدات "الإنسانية" لأهل فلسطين، وتلك المصلحة تكمن في تنفيذ الرؤية الأمريكية لتصفية قضية فلسطين من خلال تصويرها على أنها قضية إنسانية بحاجة إلى مساعدات وقضية نزاع على حدود بحاجة إلى تسوية بين طرفين وليست قضية أرض مغتصبة وشعب يقاسي الفقر والحصار والشتات بفعل المحتل! إن الذي يجعل أمريكا تعيد الفتات الذي كانت تعطيه للسلطة ليس الحرص على أهل فلسطين أو عدالة قضيتهم، وإنما تحقيق مصالحها من خلال أداتها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير التي تسعى لتصفية القضية وفق مشروع حل الدولتين الأمريكي الذي يعطي جل فلسطين لكيان يهود ويضمن أمنه ويحقق مصالح أمريكا!

الارتباط بهيئات ومنظمات الكفر الاقتصادية يزيد من الفقر وضنك العيش

بقلم: الأستاذ عبد الخالق عبدون علي*

أورد موقع الراكوبة نيوز خبراً تحت عنوان: "مليونية إلى القصر الجمهوري لإسقاط سياسات البنك الدولي جاء فيه: تعتزم لجان المقاومة في الخرطوم، تسيير مليونية تتجه إلى القصر الجمهوري ومجلس الوزراء، بهدف إسقاط سياسات رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية. هذا وستطالب لجان المقاومة من خلال مليونية الغد بسياسات اقتصادية بديلة تتماشى مع مطلوبات الثورة والعدالة الاجتماعية، وبدورها قالت لجان مقاومة بحري إن المليونية تأتي في إطار التصعيد الثوري السلمي لمقاومة السياسات الاقتصادية، لافتة إلى أن سياسات الحكومة الانتقالية لا تختلف عن سياسات نظام المخلوع، التي تتعارض مع سياسات الثورة وغاياتها.

كما أوضحت لجان مقاومة بحري بأن هذه السياسات تنذر بمزيد من التردي الاقتصادي والمعيشي، داعية لفرض سياسات جديدة، ترفع الأعباء عن كاهل المواطنين، مؤكدة دعمها للتصعيد الثوري السلمي، لإسقاط السياسات الاقتصادية الحالية، مطالبة بالمزيد من التنظيم من أجل الوصول للهدف المنشود.

ويرى الباقر أن تلك المنهجية لم ترتق إلى تطلعات الثورة والثوار المتمثلة في تفكيك بنية النظام السابق والقضاء على كل بؤر الفساد وبالتالي توفير البيئة المناسبة التي تستوعب طاقات الشباب وتوجهها نحو البناء، (سكاي نيوز).

إن تدخل صندوق النقد الدولي في المشاكل الاقتصادية في السودان جريمة، لأنه يفاقم المشاكل ولا يحلها، بل هو جزء من المشكلة وأساسها؛ لأنه يسهل للدول الاقتراض بالربا لأجل المشاريع الاستهلاكية غير الإنتاجية التي لا تعود بالنفع على البلاد والعباد، ولا يسهل للدول الاقتراض ولو بالربا لأجل المشاريع الإنتاجية الحقيقية، ما يجعل الديون تتراكم فلا تستطيع الدول سدادها، لتكون هذه الديون سيفاً مسلطاً على رقاب الأمم والشعوب فتظل تحت سيطرة الدول الاستعمارية. وعندما تتراكم هذه الديون يتدخل الصندوق ويعطي وصفته الخبيثة ومنها رفع الدعم عن السلع والخدمات التي تجعل الحياة جحيماً لا يطاق فتفقر الغني وتزيد الفقير فقراً وعوزاً، وأيضا تكون نتيجتها تفاقم المشاكل وليس حلها. إذ يشترط الصندوق زيادة الضرائب ورفع الدعم عن السلع الأساسية التي لا يشجع الصندوق إنتاجها محلياً، ما يؤدي إلى غلاء الأسعار وانخفاض قيمة العملة.

وهذا بالضبط ما حدث في السودان وما زالت حكومة السودان تتعامل مع هذه المنظمة الخبيثة! ففي٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ أورد موقع سكاي نيوز عربية أن السودان والبنك الدولي اتفقا على أن تحصل الحكومة السودانية على منحة قدرها ٣٧٠ مليون دولار أمريكي، وذلك في ظل ارتفاع أسعار السلع الغذائية ومعدلات التضخم واحتجاجات على الوضع الاقتصادي.

وأيضا أورد المصدر نفسه في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ خبرا جاء فيه: "وقعت وزارة المالية السودانية والخزانة الأمريكية، الأربعاء، مذكرة تفاهم لتصفية متأخرات السودان للبنك الدولي وتمكين السودان من الحصول على ما يفوق المليار دولار سنويا".

فهذه كلها عبارة عن فخاخ تسعى أمريكا رأس الأفعى من خلال البنك والصندوق الدوليين إلى توريط السودان في مهلكة الديون وقد حدث، وها هي تفرض سياساتها على السودان وها نحن نجني هذه الثمار المرة من رفع للدعم، فحكومة السودان ما تركت سلعة إلا ورفعت عنها الدعم.

إن صندوق النقد الدولي من أكثر أدوات الاستعمار فاعلية، وبخاصة للولايات المتحدة بالإضافة إلى البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

إن صندوق النقد والبنك الدوليين ليسا مؤسستين خيريتين وإنما هما مؤسستان تخدمان مصالح الدول الصناعية الكبرى وخاصة أمريكا التي تتمتع بقوة تصويتية تجعلها تتحكم بقرارات المؤسستين، وهما تعملان على ربط الدول باقتصاد السوق والتقليل من تدخل الدولة وإخضاع السياسة العامة للدول المدينة لتوجيهات الدول المانحة، وخير دليل على ذلك هو ما كشفته مصادر مطلعة من داخل حكومة السودان الانتقالية من اشتراط بريطانيا تحرير سعر صرف الجنيه السوداني مقابل دعم بريطانيا لحكومة السودان.

هذا وقد قالت مصادر مطلعة بالحكومة الانتقالية، إن وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، بحث مع الحكومة الانتقالية اتخاذ إجراءات اقتصادية دقيقة أبرزها ترشيد تحرير سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار.

هذه هي حقيقة البنك الدولي، ولا عجب أن تسير هذه الحكومة الانتقالية على خطا الحكومة السابقة في ظل هذا النظام الرأسمالي المقيت الذي تبنته الحكومات منذ (الاستقلال) وإلى يومنا هذا، وهذا طبيعي في ظل غياب أحكام الإسلام عن التطبيق.

إن علاج مشكلة الفقر لن يتحقق بقروض البنك الدولي وتوصيات صندوق النقد، وواقع الدول التي خضعت لسياساتهما منذ تأسيسهما خير شاهد على ذلك، والسبيل لتحقيقها إنما هو في تطبيق الإسلام كاملاً ومنه النظام الاقتصادي الإسلامي الذي حدد المشكلة الاقتصادية بكونها مشكلة توزيعِ الثروةِ على جميع أفراد الرعية وتمكينهم من الانتفاع بها بتمكينهم من حيازتها ومن السعي لها، وليست مشكلة إنتاج كما في النظام الرأسمالي، وجعل معالجاته الاقتصادية بوصفها أحكاماً شرعية تنصبّ على ضمان إشباع جميع الحاجات الأساسية لكل فرد من أفراد الرعية من مأكل وملبس ومسكن وتمكينه من إشباع حاجاته الكمالية، كما تنصب على إشباع الحاجات الأساسية للجماعة من تطبيب وتعليم وأمن. فالأحكام الإسلامية تعالج المشكلة بوصفها مشكلة إنسانية. والعلاج الجذري لمشكلة الفقر لا يتم إلا في ظل دولة مبدئية تتبنى الإسلام نظاماً للحياة وتطبق ما جاء به الخبير العليم ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان

اتهام الثورة بالتسبب في الفوضى السياسية والانهيار الاقتصادي يحجب دور الاستعمار وكيفية التحرر منه

بقلم: الأستاذ سعيد خشارم

رسم الإعلام صورة قاتمة لمستقبل تونس السياسي في الذكرى العاشرة لاندلاع ثورة الأمة من تونس وقد ركزت الـ"بي بي سي" على هذا التشاؤم لدى المعلقين على الشأن السياسي التونسي حيث أوردت: لم يبد كثير من المعلقين تفاؤلاً حيال تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس، إذ أشاروا إلى "الصراعات المتواصلة على السلطة" و"تراجع دولة القانون"، بينما انتقد البعض الثورة التونسية متهمين إياها بالتسبب في "الفوضى" والانهيار الاقتصادي.

نناقش هذه الصورة بالإشكاليات التالية:

أولا: ما حقيقة الأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس؟

ثانيا: هل صحيح أن الصراعات المتواصلة وتراجع دولة القانون هي المسئولة عن سوء هذه الأوضاع؟

ثالثا: هل أن الثورة هي المسؤولة عن هذا الفشل؟

رابعا: هل أن هذه الأسباب غابة من التضليل لحجب شجرة الاستعمار اللعينة المتسببة في تردي تونس في الفوضى السياسية والانهيار الاقتصادي؟

أولا: بعد عشر سنوات من انطلاق الثورة لا ينكر أحد الفوضى السياسية والانهيار الاقتصادي اللذين باتت تعيشهما البلاد. فظاهر أن البلد تتجاذبه قوى سياسية تفتقر إلى إرادة الحكم وإرادة رعاية شؤون الناس. فالسلطات الثلاث زيادة على تنافرها المعلن تقر بأن لا أحد منها يمتلك قرار الحكم. رئيس الدولة قيس سعيد يصرح "أشعر أنني من كوكب آخر" في أحسن ترجمة لغيابه عن الحكم ومشاغل الناس، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي في حوار مع القناة الوطنية يسأل محاور القناة "هل تعلم أنت من يحكم في تونس أنا لا أعلم من يحكم" في تعبير صريح عن غياب الحكم في الدولة. أما جلسات مجلس النواب فقد تحولت في الغالب إلى عكاظيات بين زاهد في شأن الناس ومزايد بها وأغلب القوانين التي تمخضت عنها هي قروض لتمويل الميزانية أو النفقات العامة. أما الحكومة فكسابقاتها في دوامة أمواج قرطاج وأمواج باردو تنتظر الغرق ليتم استبدالها في توقيت معين، فالاستعمار ليس بحاجة لحكومة رسمية دائمة لإدارة تونس، والمشيشي اليوم لم يحلحل عقدة واحدة من عقد الناس وإن حاول في الكامور فلأجل عيون الشركات الناهبة، وأما وعوده لتطاوين فستلتف على رقبة حكومته وتأتي بأجلها كما التفت قضية بتروفاك في قرقنة برقبة حكومة الصيد.

والوسط السياسي خارج الحكم فهو كذلك مكون من أحزاب كرتونية لا بديل لديها عن الموجود في الحكم سوى الشعارات الجوفاء ولا خطة لها ولا تأصيلا لتحقيق رغبات الناس الذين ثاروا على هذا النظام.

أما الوضع الاقتصادي فكل المؤشرات منذ الثورة تدل على أنه موكول لجاذبية خارجية تهوي به نحو أزمات بعضها فوق بعض ينتهي نفقها المظلم إلى الإفلاس حتى تفقد الدولة والشعب سلطتهما كليا على ثروة البلد ومؤسساته المالية فيكون مرتعا رخيصا لمزيد من الشركات العالمية الناهبة ومزيد من الاختراق

السياسي. أما تفاؤل الطبقة الحاكمة بأن النجاح في الانتقال الديمقراطي سيليه إقلاع اقتصادي، فهذا كذبة مزدوجة، إذ لا يهتم الناس بالانتقال الديمقراطي وإنما يهمهم خروجهم من أزمات الظلم والنهب والبطالة والغلاء والفساد، كذلك لا يصدقون كذبة الإقلاع الاقتصادي وهم يرون السقوط الجنوني ولا ثقة لهم بحكامهم.

ثانيا: إن المعلقين يرجعون سبب هذه الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي إلى الصراعات المتواصلة على السلطة وتراجع دولة القانون. لكن ما حقيقة الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي حتى نعلم أسبابهما؟

إن الفوضى السياسية مأتاها أساسا غياب أسس عقائدية لعملية الحكم ورعاية شؤون الناس لتوحيد موقف أطراف الحكم والمعارضة حول كليات الحكم والرعاية لتكون الخلافات بينهم في الاجتهاد لتحقيق تلك الكليات. وتكون هذه الأسس العقائدية وكليات الحكم والرعاية معتقدة ومقبولة لدى الشعب فلا يقع تقسيمه ولا المزايدة بمواقفه لأغراض ثلة سياسية معينة فتحلّ الفوضى السياسية. وإذا نظرنا في الصراعات المتواصلة على السلطة في حكم تونس نجد أن مختلف الأطراف المتصارعة كأحزاب وهيئات ومنظمات تعتقد في إبعاد الإسلام عن الحياة السياسية وجعل الحكم ديمقراطيا وجعل الاقتصاد رأسماليا مع تجاذبات بين من يبدأ كلامه بالبسملة، وبين من يعتبرها مظهرا للدولة الدينية، وبين من يتمسك بديمقراطية هجينة صنعت في تونس، وبين من يسعى إلى ديمقراطية رئاسية، وبين من ينسب إلى المنظومة القديمة الدكتاتورية، وبين من يدعي الثورية. وفي الاقتصاد بين من يسعى إلى تحرير الدولة من ثقل القطاع العمومي بخصخصته كليا ومن يتدرج في هذا التفويت، وبين من يتمسك ببعض مظاهر اشتراكية الدولة، ومن يدعو إلى صندوق الزكاة، ومن يتهمه بتهديد الدولة المدنية الجمهورية. في حقيقة الأمر هم متشاكلون في الاعتقاد نفسه وفي كليات الحكم ذاتها. والغريب في الأمر أن الجميع يعلن انتماءه لعقيدة الإسلام لكنه حتى يصل إلى الحكم لا بد أن يحقق هدف الاستعمار في البلاد الإسلامية! فسبب الفشل السياسي ليس الصراع على السلطة إذ إن هذا الصراع تحت إكراهات الاستعمار ينقلب تآلفا وتناغما كما وقع بين النهضة ونداء تونس، أي بين الغنوشي والسبسي، وكما وقع بين النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة بعد العداوة السابقة، وكما يمكن أن يقع بين الغنوشي وعبير موسى نفسها.

أما السبب الثاني؛ أن هذه الفئة الحاكمة التي أشرف الاستعمار على صياغة أفكارها ومشاعرها يختلف معها الشعب التونسي المسلم، فهو وإن تأثر كثيرا بسياسة تجفيف منابع الإسلام لكنه يدب فيه الوعي على السياسة الاستعمارية وعلى دور الفئة الحاكمة في ترسيخها، وهو لا يهمه الانتقال الديمقراطي ولا تحرير الاقتصاد، بل يهمه أن ينعم بثرواته التي تنهب من الاستعمار وأن يكون توزيع الثروة عادلا لا تجوّع الغالبية (خاصة المناطق الداخلية) وتكدس الثروة بيد فاسد ظالم، بل يحن إلى حكم عادل كحكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكحكم عمر بن عبد العزيز رحمه الله، لذلك يرفض حلول السياسيين ويعاديهم ويحملهم مسؤولية الفوضى والتدهور الاقتصادي.

ثالثا: إن الثورة التونسية، بقدر ما قيل عنها أنها أبهرت العالم في بدايتها بقدر ما بلغها من التشويه من جراء ما آلت إليه أحوال الناس بعد مرور السنين، وها هي اليوم في ذكراها العاشرة متهمة أنها السبب في الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي. لكن الثورات على الظلم والتخلف كي تنجح لا بد أن تخلّص الدولة من تبعيتها للاستعمار وعملائه وأن تبني دولة متحررة تنهض بفكر تحريري يبني منظومة قيمية جديدة وشكلا جديدا للحكم، وهذا دور المفكرين والسياسيين، لكن الثورة التونسية حين أزالت سلطان بن علي لم يبلغ عندها الوعي حينها أن الظلم والتخلف في الحقيقة نتاج لسلطان استعماري تحكّم منذ زوال سلطان الإسلام على تونس في الدولة لتكون أداة استعمار وقهر للشعب تحارب عودة سلطانه الحقيقي وتنهب ثرواته وتجعله تابعا لها عاجزا على الاعتماد على نفسه. فهندس الاستعمار الثورة المضادة، وجاء بطبقة سياسية لحافها الثورة وصميمها الاستعمار، يتغنون بصداقة الاتحاد الأوروبي وأمريكا وصندوق النقد الدولي وهم أعداء هذا الشعب الحقيقيون. فبقي الشعب يبحث عن استكمال ثورته متيقنا من فشل الفئة الحاكمة وعداوة الاستعمار. فالثورة ليست مسؤولة عن هذه الفوضى السياسية وتدهور الاقتصاد، لكنها تصنع وعيها وتحسم مع القيادات الخائنة وتبحث وسط التعتيم على القادة الحقيقيين لمواصلة سياقها وتحقيق أهدافها.

رابعا: إن مزاعم الـ"بي بي سي" والمعلقين على الشأن السياسي التونسي برسم هذه الصورة الكيدية ضد الثورة وتحديد أسباب الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي يريدون أن يبعثوا اليأس في التغيير الحقيقي الذي ينشده الشعب التونسي ونسوا أو تناسوا أن عنوان الثورة كان "إسقاط النظام". ومفهوم هذا الشعار هو إقامة نظام بديل، ويفهم من سيطرة حركة النهضة منذ ٢٠١١ على نتائج الانتخابات وتراجع موقف الشعب منه لما رآه من تطبيع مع النظام الساقط أن الشعب يتوق إلى نظام الإسلام، وما حرب الاستعمار على حزب التحرير في تونس وما منعه له من النشاط إلا دليل آخر على أن البديل للنظام الساقط هو نظام الإسلام، فمشروع حزب التحرير هو خلافة راشدة كخلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

في الأخير نجزم أن الحل للفوضى السياسية والانهيار الاقتصادي ليس في المصالحة الوطنية الممجوجة التي يعمل الاستعمار على الترويج لها حتى يضمن استمرار نفوذه لمهلة أخرى، ولا في إعادة النظام الساقط وأزلامه من خلال عدالة انتقالية يشرف عليها المستعمر لتعويض الضحايا بعد إذلالهم وإعادة تدوير المجرمين بعد تبييضهم وإعادتهم للنسيج السياسي والاقتصادي، ولا في إصلاحات هيكلية تفرضها القوى الاستعمارية للقضاء على المقومات الاقتصادية المتبقية، هذه كلها ليست حلولا لثورة تونس، بل الحل الوحيد هو نظام جديد يكون التخطيط فيه لنهضة البلاد والعباد نابعا من أهل البلد حين يفتكّون سلطانهم من الاستعمار فيصبح تخطيطهم وفق نظرتهم للحياة وهي أن الله خالق هذه الحياة وخالقهم قد استخلفهم في هذه البلاد ليقيموا الحق والعدل وأنهم أصحاب رسالة عالمية وليسوا عبيدا لكافر مستعمر اعتدى عليهم وأذلهم وتحكم في مقدراتهم عبر تخطيطه لتونس ضمن خطته لرؤوس أمواله وحسب نظرته للحياة، فالثورة في تونس تتجه اليوم لتمحيص البدائل والمشاريع والقادة، وقد تهاوت كل المزاعم والرويبضات وبقي مشروع الخلافة الراشدة هو الأمل المنشود لأهل تونس وبقي حزب التحرير هو القائد الظاهر صدقه وتخطيطه لقلع الاستعمار، ونصرةً صادقة من أهل القوة يرضى عنها ساكن السماء والأرض تضع المشروع الرباني قيد التنفيذ.

فشجرة الإسلام هي الخير الذي يريد الاستعمار حجبه على أهل تونس بغابة الشجر الخبيث. ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ * تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ ■